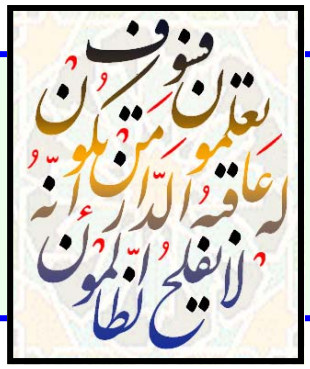

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 279 أبريل 2006، ربيع الأول— ربيع الثاني 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

العمل ضمن المشروع الخليفي الظالم يقويه وافشاله يتطلب المقاطعة الشاملة

بعد خمسة اعوام على المشروع السياسي الفاشل، شمرت المعارضة البحرينية عن ساعد الجد مجددا، ونفضت عنها غبار سنوات الاسترخاء، ونهضت لتعلن موقفا صريحا لا لبس فيه ولا غموض. فلا تعايش مع نظام لا يعترف بحق الشعب في التشريع الدستوري والمشاركة السياسية، ولا مجاملة مع عائلة مستبدة ما تزال تحمل عقلية "الفتح" و الملك المطلق للبلاد والعباد، وتحكم بنظام "المكرمات"، وتمارس القمع بأبشع صوره مع ابناء البحرين، وتفتح زنزانات تعذيبها لقوافل الشباب المناضلين، وتمارس التعذيب حتى في الشوارع، وتعادي الدين وأهله، وتستضعف علماء الدين وتستغفلهم بالفعل وتسعى لتضليلهم بالقول. نتحدث اليوم عن المعارضة، ونعني بها العمل خارج اطار النظام، لاعتقادنا باستحالة معارضته من داخله. وقد أثبتت السنوات الاربع الماضية ان من دخل النظام (سواء بالعمل داخل مؤسساته ومجالسه الصورية، او ضمن قوانينه التي يفرضها بالقوة، أصبح بوقا له، ومسايرا لسياساته، ومقتنعا بضرورة تضمين خطاباته مصطلحات جوفاء من نوع "المشروع الاصلاحي" وغيره. المعارضة التي نتحدث عنها هي التي تعارض النظام ليس في تفصيلاته بل في أسسه وعقليته ومنظوره لمفاهيم محورية من نوع "الشعب"، "الديمقراطية"، "الحرية"، "حقوق الانسان"، "المشاركة السياسية" وغيرها. ويخطيء من يوهم نفسه وغيره ان بامكانه ممارسة أسلوب "التأثير من الداخل"، كما يرتكب خطيئة كبرى من يسعى لاقناع المواطنين بان الحاكم الحالي أفضل من عمه. قليلون من المواطنين من يقول بذلك، وقد اثبتت تطورات الوضع في الشهور الاخيرة ان الأغلبية الساحقة من ابناء هذا الوطن تمتلك بصيرة ثاقبة تفوق في نقائها وصفائها وعمقها ما لدى بعض الرموز التي كانت يوما في طليعة المعارضة.

اليوم عمل غربال السياسة عمله، فصمد الاغلبية واستسلم البعض. ولا نستطيع وصف القبول بالعمل في اطار الدستور الخليفي للعام 2002 الا بانه استسلام وضعف، وليس من الحكمة او الحنكة السياسية في شيء. فمن يعمل ضمن هذا الدستور سيجد نفسه مطالبا باداء القسم باحترامه والدفاع عنه، ومعارضة من يعارضه. والواضح ان الذين يواجهون المواطنين اليوم ليس "الحرس القديم" فحسب بل "الحرس الجديد" الذي قرر الوقوف مع النظام ومواجهة الجياع الذين يخرجون في الشوارع مطالبين بحقهم السليب، ومعلنين للعالم رفضهم هذا النظام الاجرامي البغيض الذي يسعى ليس لتجاوز شعب البحرين فحسب، بل لاستبداله بآخرين من الخارج. اليوم يرزح شباب البحرين في زنزانات التعذيب الخليفية، وهم يتعرضون للتعذيب والاهانة على ايدي شرار البشر. الفرق بين اليوم والامس ان العائلة الخليفية كانت وحيدة في الدفاع عن نفسها بالامس، بينما انبرى اليوم اولئك "الحرس الجديد" لتخدير الناس واسكاتهم عن وجوب مواجهة الظالم والدفاع عن المظلومين، فاصبح سجناء الرأي خارج اطار عمل التشكيلات السياسية التي وافقت على العمل ضمن الدستور الخليفي. وهنا حدثت المفاصلة، وهي مفاصلة حميدة وايجابية ومشجعة. فقد دفعت البصيرة الثاقبة لدى المواطنين الى اعادة رسم الحدود على اسس جديدة، فمن يعمل داخل الاطر الخليفية اصبح محسوبا على النظام، مرفوضا من قبل الجماهير المظلومة الغاضبة، ومن قرر الوقوف بجانب المظلومين فقد نجا من كيد "الفاتحين". اما السجناء فكل منهم مشروع قائد جديد لهذا الشعب الذي اصبح اكثر التزاما بقول الامام علي عليه السلام: "لا تقيسوا الحق بالرجال، ولكن قيسوا الرجال بالحق" او قوله العظيم "اعرف الحق تعرف أهله". أولئك الرازحون في الاغلال الخليفية يدركون عمليا مفهوم الظلم ووجوب محاربته، وان الاصل في الموقف الوطني الملتزم مواجهة الظلم والظالمين، وان من يسعى للمسايرة فعليه ان يقدم الغطاء الشرعي لعمله.

وفي ظل استمرار أحابيل النظام الخليفي الاستبدادي، تتواصل اساليب التنكيل الاعلامي بالمعارضين الحقيقيين، اولئك الذين رفضوا الانخراط في مشروع الشيخ حمد التخريبي، وتعدد الابواق الداعمة لذلك المشروع، مدعومة بأموال الشعب التي تختلسها العائلة الخليفية يوميا وتنفق نزرا يسيرا منها على الدعاية وشراء الضمائر والمواقف. تمارس هذه الابواق اساليب الحرب النفسية ضد الصامدين الاحرار المتمثلين بالجماهير العريضة التي تزداد وعيا وصمودا، ومن بقي من الرموز التقليدية على طريق

التتمة صفحة (8)

* ضمن برنامج لجنة اهالي المعتقلين ، إستمرت فعاليات اللجنة للمطالبة بالافراج الفوري عن معتقلي حادثة المطار ، وقد نظمت اللجنة إعتصام امام مجمع الدانة التجاري حيث يتزامن مع مرور الوفود المشاركة في سباق الفورميلا 1 ولكن قوات الأمن والشغب أعتدت على المعتصمين بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ، وحاولت الناس من الاطفال والنساء الاحتماء عبر دخولها لمجمع الدانة التجاري القريب من موقع الاعتصام ، ولكن القوات المرتزقة هاجمت المركز التجاري وقامت بضرب المتواجدين ، من نساء وأطفال وشباب ، واعتقالت أكثر من 20 شخص .

* أجلت محكمة الاستئناف حكم معتقلي حادثة المطار في جلسة الاستئناف الاولى ، وقد منعت قوات الامن والمحكمة الاهالي من مقابلة ابنائهم في المحكمة ، وحاصرت المحكمة بالشرطة والشغب ، وكان المعتقلون قد جلسوا على الارض عند سماع تأجيل الحكم إحتجاجا على عدم مقابلة اهاليهم وهنا أمر القاضي أن يتم اخراجهم بالقوة وعبر الضرب بالهروات ، فرتفعت أصوات التكبير والهتافات للخارج وسمع الاهالي أن ابنائهم يضربون ، بعدها حاولت بعض الامهات أن تدخل وتدافع عن ابنائها ، فتم الاعتداء على النساء وسقطت أم السلمان مغشيا عليها نقلت للمستشفى للعلاج .

* أقامت لجنة أهالي المعتقلين فعاليات شعبية للاصرار على المطالبة بالافراج عن ابناءهم ، وقد اقامت مسيرات واعتصامات تركزت في المنامة العاصمة ، وكانت تحمل الشعارات وصور المعتقلين ومحملة المسؤولية الشيخ حمد ورئيس الوزراء سلامة أبناءهم .

* في رده فعل طبيعة ، عاشت قرى البحرين حالة من الانتفاضة الشعبية على مدى أكثر من إسبوعين ، تزامنت مع وجود الوفود الاجنبية المشاركة في سابق الفوميلا1 ، فقد خرجت قرى السنابس والدية والدراز وبني جمرة وكرزكان وكرانة والسهلة والشاخورة وكثير من القرى حدث فيها إشتباكات بين المتظاهرين وقوات الشغب ، حيث إستخدمت الغاز قوات آل خليفة المسيل للدموع والرصاص المطاطي . وقد أعتقلت قوات الامن عدد من الموطنين أشخاص من قرية بني جمرة إضافة إلى من تم إعتقاله مجمع الدانة .

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان
البحرين - 2005م

U.S. DEPARTMENT of STATE

صدر بتاريخ (8 مارس 2006م) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بحقوق الإنسان في دول العالم، وقد أفرد التقرير هذا العام فصلاً خاصاً بحقوق الإنسان في البحرين.

التقرير تناول حقائق خطيرة

- بدأ التقرير بتقديم نبذة عن البحرين، ونظام الحكم فيها مركزاً على تمركز السلطات في يد الملك وعائلة آل خليفة، وعلى وجود مجلس تشريعي من غرفتين (غرفة دنيا منتخبة، وغرفة عليا معينة).

- بعدها رصد التقرير أهم قضايا حقوق الإنسان في البحرين:

1. عدم القدرة على تغيير الحكومة (تداول السلطة).
2. حظر الأحزاب السياسية.
3. انتهاكات خطيرة للحقوق المدنية (حريات التعبير والرأي والتظاهر وتكوين الجمعيات...).
4. الاحتجاز الإداري لفترات طويلة.
5. انعدام استقلالية القضاء.
6. ادعاءات بوجود فساد في النظام القضائي.
7. التمييز على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق.
8. انتهاك حق المواطن في السرية.
9. انتهاك حرية الاعتقاد وحرية الحركة.
10. العنف ضد المرأة.
11. الاتجار غير المشروع.
12. انتهاكات لحقوق العمال.

- في سياق الحديث عن حق (الحياة) أقر التقرير بعدم رصد حالات قتل أو اختفاء غامض للمعارضين، مع الإشارة إلى الحكم القضائي الصادر بإلزام وزارة الداخلية بتعويض عائلة المواطن (محمد جمعة) الذي قتل في تظاهرة سلمية بمبلغ (40) ألف دينار.

- وأورد التقرير حادثة قيام رجال من المخابرات باختطاف الناشط الحقوقي في اللجنة الوطنية للعاطلين (موسى عبدعلي) والاعتداء عليه أخلاقيا.

- وذكر التقرير أن وزارة الداخلية رفضت طلبا تقدمت به (جمعية الوفاق الوطني الإسلامية) كبرى الجمعيات المعارضة بزيارة سجن (جو) المركزي.

- وسرد التقرير ما تعرض له الناشط الحقوقي (عبدالرؤوف الشايب) من اعتقال وتوقيف قبل عدة أيام من سفره المقرر لعرض تقرير (اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب) في جنيف.

- وتطرق التقرير إلى قانون رقم (56) لسنة 2002م الذي أعطى حصانة للمسؤولين عن عمليات التعذيب خاصة خلال أحداث التسعينيات.

- كما تحدث التقرير عن المحاكم الشرعية ومحكمة أمن الدولة (سابقا)، وحادثة رفع ثلاثة قضاة شرعيين دعوى ضد الناشطة الحقوقية (غادة جمشير).

- لم يسجل التقرير هذا العام وجود أي سجين سياسي.

- وتعرض التقرير لبعض القيود التي يفرضها قانون الصحافة على حرية التعبير من سجن وغرامات مغلظة. لكنه مع ذلك أطرى تغطية الصحف المحلية [الوسط] لاحتجاج أهالي قرية شيعية [المالكية] على قيام أحد أبناء العائلة الحاكمة ببناء سور عازل غير قانوني يحجب قريتهم عن البحر [مصدر رزقهم].

- الحكومة تهيمن على وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية، وقد تم رصد تعديات على حرية الصحافة والتعبير:

- طرد مراسلي قناة الجزيرة،

- إحالة رئيس تحرير صحيفة (الوسط) منصور الجمري للقضاء،

- إحالة رئيس تحرير مجلة (الديمقراطي) رضي الموسوي للقضاء.

- اعتقال الناشط الحقوقي الأستاذ عبدالهادي الخواجة.

- اعتقال ثلاثة مشرفين على مواقع إلكترونية بسبب انتقادهم للسلطة، وخصّ بالذكر موقع (ملتقى البحرين).

- وزارة الإعلام تمهل مديري المواقع الإلكترونية ستة أشهر لتسجيل مواقعهم رسمياً ، وتسري عليهم أحكام قانون االصحافة ولطباعة والنشر.

- جامعة البحرين: تفتقر إلى برنامج للعلوم السياسية. هيمنة السنة ومؤيدي الحكومة على الجهاز الإداري والتعليمي، في مقابل أقلية من الشيعة الذين يمثلون الأغلبية.

- تم فرض الكثير من القيود على حرية التجمع والتظاهر السلمي: مارست الحكومة ضغوطاً على (المؤتمر الدستوري الثاني) الذي نظمته أربع جمعيات معارضة، مما أدى لانسحاب جمعيات كان يفترض أن تشارك فيه ومنها (جمعية المنبر الإسلامي).

- عدم الترخيص للجمعيات السياسية المعارضة بتنظيم مسيرة سلمية في أبريل، وتحدي (الوفاق) هذا الحظر بخروجها في مسيرة [سترة].

- يونيو: مصادمات مع (50) متظاهراً من اللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل [قرب الديوان الملكي]، وجرح حوالي (10-20) في تظاهرة سلمية للجنة قرب البرلمان.

- الشيخ محمد سند يطالب بدستور جديد ويدعو الأمم المتحدة لإعادة الاستفتاء على مصير البلاد الذي أجري عام 1971م. مصادمات في المطار بعد اعتقال الشيخ إثر عودته من قم (إيران)، ومحاكمة (21) متهما بالتخريب في المطار.

- الحكومة تقيد حق تكوين الجمعيات: قانون الجمعيات الجديد، وقيام الحكومة بحل (مركز البحرين لحقوق الإنسان) إثر قيام رئيسه (عبدالهادي الخواجة) بانتقاد رئيس الوزراء (عم الملك) علنا.

الحريات الدينية:

- لم يسجل التقرير أية حالات لإغلاق مآتم أو مساجد هذا العام [تم تسجيل حالات خلال أعوام سابقة].

- في المدن والمناطق الجديدة، لا تمنح الحكومة المواطنين الشيعية رخصاً لبناء مساجد لهم تتناسب مع حجمهم الديمغرافي، في الوقت الذي أطلقت يد المواطنين السنة لبناء عدد كبير من المساجد.

- أمر الملك وزارة الإعلام بتغطية مراسيم عاشوراء في وسائل الإعلام الرسمية.

- رفض الديوان الملكي طلباً تقدم به المواطنون الشيعة بتخصيص قطعة أرض لهم لبناء مسجد شيعي في منطقة الرفاع (ذات الغالبية السنية) رغم أن هذه المنطقة تضم (40%) من مساحة البلاد.

- تحدث التقرير عن اضطهاد بحق الطائفة البهائية وأتباع المذهب المسيحي (مارثوما).

- الظلم الاجتماعي، التمييز، معاداة السامية:

(يعد التمييز الذي يمارس ضد المواطنين الشيعة الذين يشكلون الأغلبية مشكلة حقيقية. يهيمن السنة على الوظائف في المراكز الحكومية الحساسة والمناصب الإدارية في المرافق الخدمية. العائلة الحاكمة سنية، قوة الدفاع والداخلية أغلب أفرادها من السنة، يسمح بتوظيف الشيعة كحرّاس فقط، وفي مواقع غير حساسة.

في المجالس الخاصة والمنتديات الإلكترونية التي محتوياتها محظورة في وسائل الإعلام، يبدي الشيعة بشكل مستمر تذمراً كبيراً من ممارسات التمييز ضدهم، خاصة في تولي الوظائف العامة وتولي المناصب الأكاديمية. رغم أن نسبة الطلبة الشيعة تطابق تقريباً نسبة الشيعة من إجمالي السكان فإن حوالي (40%) فقط من هيئة التدريس من الشيعة. في الوقت الراهن يحصل المواطنون الشيعة على وظائف أقل أجرا وأدنى مهارة. ورغم أن الشيعة يعترفون بأن الوضع شهد تحسناً طفيفاً إلا أنهم لا زالوا يشكلون السواد الأعظم للعاطلين عن العمل في البلاد. طرحت الحكومة مؤخراً مشروعاً وطنياً لتوفير فرص عمل للمواطنين. الخدمات البلدية والاجتماعية والتعليمية تعاني في أغلب المناطق الشيعية (ولا سيما في القرى) من تدني مستواها مقارنة بتلك التي تحظى بها المناطق السنية).

- التجنيس السياسي:

(عمليات التجنيس لتغيير التركيبة السكانية لأغراض انتخابية وإقصاء الشيعة عن قوى الشرطة والدفاع اللتين تتكونان من مجنسين سنة

التتمة صفحة (3)

تقرير الخارجية الأمريكية: التتمة من ص 2

من دول أجنبية. تحدثت لجنة التجنيس التي شكلها مجلس النواب عن حالات تجنيس [خارج القانون] ومنح الجنسية لعسكريين سنة من دول مجاورة. أعلنت الحكومة أنها منحت الجنسية البحرينية لسعوديين يتحدرون من أصول بحرينية نزحوا للسعودية).

- قوائم البحرينيين الممنوعين التي وزعتها حكومة البحرين على الدول المجاورة تضم (44) معارضاً.

- العائلة الحاكمة تسيطر على جميع الوزارات السيادية، ولا يحق للمواطنين تغيير حكوماتهم.

- السلطة التشريعية تتكون من مجلسين، الملك يمتلك صلاحيات هائلة، (تناول التقرير بالتفصيل شروط وإجراءات سن القوانين وتعديل الدستور).

- الدوائر الانتخابية:

(رسمت الحكومة الدوائر الانتخابية للمجالس البلدية والبرلمان بحيث منحت السنة دوائر صغيرة وقليلة الناخبين، وبالمقابل حشرت الناخبين الشيعة في دوائر كبيرة وكثيفة العدد. وهو إجراء أضعف القوة الانتخابية للشيعة [12 نائبا من مجموع 40، و23 بلديا من مجموع 50]، كما أخل بشكل واضح بالمبدأ الديمقراطي العام (مواطن واحد، صوت واحد).

- استطرد التقرير للحديث عن قانون الجمعيات السياسية الذي رفضته قوى المعارضة، وعن قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية إغلاق (جمعية العمل الإسلامي) لمدة 45 يوماً إغلاقاً إدارياً.

- عيّن الملك ست نساء في مجلس الشورى، وعيّن أول وزيرتين (الصحة والشؤون الاجتماعية).

- التمييز الطائفي:

(غالبية المواطنين البحرينيين ينتمون للطائفتين الإسلاميتين الشيعية والسنية مع أغلبية شيعية تقدر بنحو (70%) من السكان [الأصليين]. المنتمون للطائفتين يفترض أن يتمتعوا بقدر متساوٍ من الحقوق بموجب القانون، وبرغم ذلك فإن السنة يهيمنون سياسياً واقتصادياً. العائلة الحاكمة سنية المذهب، وتدعمها قوى الجيش والأمن الداخلي اللذين يضمان عددا ضئيلا من الشيعة. ثمة عائلات ثرية شيعية وسنية. عين الملك عضوا مسيحيا وآخر يهوديا في مجلس الشورى، وهناك (21) عضواً شيعيا، و (17) سنيا. ومن مجموع (20) وزيراً فإن هناك خمسة وزراء شيعة فقط).

- 10 ديسمبر: تأسيس حركة (حق).

- تطرق التقرير بعدها إلى عدة قضايا: العنف ضد المرأة، حقوق المرأة، المحاكم الشرعية ، تمثيل المرأة في غرفة تجارة وصناعة البحرين، التمييز ضد المرأة وخصوصاً المرأة الشيعية، انتهاك حقوق الأطفال، خدم المنازل، العمال الأجانب، المعاقين.

- التجنيس غير القانوني:

(هناك تقارير تؤكد عدم احترام الحكومة للشروط الواردة في القانون [قانون الجنسية لعام 1963م]، وقد قامت الحكومة باستثناء عرب سنة أمضوا أقل من المدة القانونية (15 عاماً) وهم من صفوف قوى الأمن. هناك أيضا تقارير عن شيعة عرب أقاموا في البحرين أكثر من 15 عاما، وغير عرب أقاموا أكثر من 25 عاماً ولم ينالوا الجنسية (...) في عام 2003م شكل مجلس النواب لجنة تحقيق برلمانية بشأن التجنيس، ورصدت اللجنة قيام الحكومة بتجنيس أشخاص لم يقيموا في البلاد قط. ولفتت اللجنة إلى خطورة الانعكاسات السلبية للتجنيس السياسي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

في 5 أبريل، صوت البرلمان على توصيات اللجنة بتصحيح مخالفات قانون الجنسية، وتشير المعلومات إلى عدم إحراز تقدم في هذا الشأن منذ ذلك الوقت).

- أخيراً، تناول التقرير بإسهاب الإجراءات التي قامت بها الحكومة لعرقلة حق العمال في تنظيم أنفسهم ضمن اتحاد عام لنقابات عمال البحرين وإنشاء نقابات حكومية، وتطرق إلى انتهاك حقوق خدم المنازل، والعمال، وشروط العمل المجحفة.

نهب وجمع غنائم: 97% من سواحل البحرين، وما خفي أعظم

عبدالجليل السنكيس
البحرين:29 مارس 2006م
تقرير "سكودمور": 3% فقط من سواحل البحرين متاحة للسكان
الأيام في عددها 6224 بتاريخ 25 مارس 2006م

ملاحظات للعناية:

•هذا ليس ادعاء من المعارضة، أو أي جهة معادية. وليس هو استنتاج لجنة محلية موجهة، إنما هو استنتاج تقرير شركة أمريكية "سكودمور ونغز أند ميرل"، سوف تعطيها الحكومة 2.2 مليون دينار من الأموال العامة، لتعيد المخطط الهيكلي الإستراتيجي للبحرين، حسب ما يُدعى.

•تصدر التقرير جريدة "الأيام" المحلية، ولم يتم ذلك في أحدى المواقع الإلكترونية المغضوب عليها بسبب حرية النشر فيها، أو المشبوهة حسب ما يثار.

•إن الذي يحدث هو تسارع لكسب غنائم عبارة عن أراضي اليابسة والبحر، بعد أن نبوض مصادر الدخل الآخرى كالنفط والغاز، والتي لم تعد تدر أموالا طائلة.

•معروفٌ لدى الجميع، وليس سراً أذيعه، بأن الذي "استحوذ" على السواحل والجزر، ليس من أبناء الشعب، بل من العائلة الخليفية. إن من قام ولا زال يواصل الإستحواذ على المساحات الشاسعة هم كبار العائلة الحاكمة، وهذا ليس ادعاء، فهو من الأخبار المشاعة، ويشار لهم في الإعلام المحلي-الصحافة بالخصوص- الى المتنفذين.

•عندما يكون لأصحاب الأرض- أبناء الشعب- فسحة للوصول لسواحل البحرين تساوي 3% من كامل السواحل المحيطة، ويبقى 97% للمتنفذين من العائلة الخليفية الذين لايتعدى عددهم الأصابع، فماذا يمكن ان يطلق على ذلك غير النهب والاستيلاء المقنن؟

•لقد تعدت تلك العملية قضية السواحل، والتي هي فيض من غيظ، نتطرق لها فيما يلي، وسنطرح الحقائق الآتية، مستعينين بالتقرير أعلاه ثم نعلق عليها تباعاً. (وحدة المساحة المستخدمة هي الهكتار، 100 هكتار= كيلومتر واحد):

•هناك تسارع، في ردم البحر(تخطيطه، استملاكه، استثماره استثماراً شخصياً وتحويله لملكية خاصة للهوامير الكبار من عائلة ال خليفية)، ينتج عنه غلق المنافذ البحرية عن أبناء الشعب، بحجة توسعة الرقعة الأرضية التي تسمح لإستيعاب التزايد الفطري لعدد السكان، الذي سيصل في العام 2030م الى ما بين مليون ومليون ونصف.

•بحسب تقرير شركة «سكدمور »أن البحرين بحاجة إلى 10,270 هكتاراً لإنشاء احتياجاتها من المشاريع الخدمية والاستثمارية حتى 2030م، موزعة كالآتي :

1- 4400 هكتار (44 كم مربع) لإنشاء المشاريع الإسكانية فقط.
2- 54 هكتار للمشاريع الإجتماعية.
3- 236 هكتار المشاريع المالية
4- 50 هكتار لمشاريع تجارية مالية
5- 800 هكتار لبناء الفنادق- وتوقع التقرير إلى أن يصل عدد الغرف الفندقية التي تحتاجها البحرين حتى ذلك العام إلى 26 ألف غرفة فندقية تماشيا مع التطورات الاقتصادية والاستثمارية التي ستشهدها البلاد .
6- 900 هكتار للإحتياجات السياحية
7- 200 هكتار للإحتياجات التربوية: توقع التقرير أن يصل عدد الطلبة إلى ربع مليون طالب وطالبة في العام 2030م، مما يتطلب الزيادة تدريجيا في بناء المدارس في القطاع الحكومي والخاص.
8- 40 هكتار للإحتياجات الصحية
9- 2000 هكتار للمناطق الصناعية
10- 1500 هكتار للإحتياجات العسكرية: لتلبي الإحتياجات العسكرية مع الاستفادة من موقع القاعدة العسكرية بقاعدة الشيخ عيسى.

التتمة صفحة 4

نهب وجمع غنائم: التتمة من صفحة 3

* العمل جار بحسب تنفيذ مخطط لقرار تم اتخاذه سلفاً، ولايوجد هناك تخطيط حالي ينتظر تنفيذه. لقد تم تجاوز مرحلة التفكير والتخطيط، ومرحلة القرار بالبدء في التنفيذ. وقد تم اتخاذ خطوات في هذا الإتجاه وهو الدفن والردم. فبالنسبة للجزء الشمالي من البحرين، فقد اختفت، منذ مدة فرضة المنامة المعروفة، وكذلك ساحل النعيم والسنابس. ويجري الآن الردم ليلغى من الخريطة سواحل كرباباد، وكرانة، والبديع- التي تم فصلها بجدار عازل. ووصل الردم لمنطقة ساحل الدراز (ساحل أبو صبح)، الذي بعد فترة سيصبح من التاريخ حين يختفي البحر من أمامه، ولا يعود هناك ساحل يذكر. وقد سبق ذلك إلغاء ساحل البسيتين وتحول الى أملاك خاصة ومجمع من البنايات الشاهقة.

أرقام على الواقع:
أ- يبلغ عدد الجزر في البحرين أكثر من 40 جزيرة، لم يتم الإستفادة من 36 جزيرة، منها:
1- جزيرة أم النعسان التي تبلغ مساحتها 20.47 كم مربع.
2- جزيرة جده التي تبلغ مساحتها 0.56 كم مربع
3- جزيرة أم الصبان التي تبلغ مساحتها 0.18 كم مربع
4- مجموعة جزر حوار (تتكون من 6 جزر رئيسة وأكثر من 30 جزيرة صغيرة) تبلغ مساحتها 51.5 كم مربع

ويبلغ مجموع المساحة غير المستهلكة في هذه الجزر فقط 73 كم مربع تقريباً (7271 هكتار). طبعاً البعض يقول أن الجزر الثلاث الأولى مستحوذ عليها، وأقول أن ذلك غير جائز، ولايحق لأحد أن يسيجّ أراضي او جزر عامة ويسميها بإسمه. لم أقرأ أو أسمع بان شعب البحرين قد وافق أو انه أخذ رأيه في الإستيلاء على هذه الجزر. وعليه سأفترض ان هذه الجزر هي ما زالت ملك عام لشعب البحرين.

ب) يشير التقرير الى أن هناك مساحات على اليابسة مساحات يمكن استغلالها وهي كالتالي:
1) 800 هكتار في العاصمة
2) 600 هكتار في المحرق
3) 3600 هكتار في سترة، جو وعسكر
4) 700 هكتار في الرفاع ومدينة عيسى
5) 2200 هكتار في مدينة حمد
ويبلغ مجموعة هذه المساحات 79 كم مربع (7900 هكتار).
وعليه مجموع ما يمكن الحصول عليه من المساحات المتاحة هي 151 كم مربع (15171 هكتار) عبارة عن:
1) المساحات من الجزر الموجودة 73 كم مربع (7271 هكتار)
2) المساحات من اليابسة هي 79 كم مربع (7900 هكتار)- دون الدخول في بعض التفاصيل، إضافة الى مسلسل السرقات والإستحواذ على الأراضي العامة.

بما ان المساحة المطلوبة حسب تقرير "سكودمور" هي 103 كم تقريبا (10271 هكتار)، فإنه يمكن توفير هذه المساحة، دون اللجوء للردم البحري، وهي تكفي للمخطط الإستراتيجي حتى العام 2030م، بل هناك احتياطي عبارة عن 49 كم مربع (15171-10271=4900هكتار) وهي كافية لزيادة سكانية اكبر من المخطط له.

ولهذا نقول بأنه لا يوجد مسوغ للردم البحري وعمليات غسيل الأراضي الذي يقوم به أقطاب معينة من السلطة. ولا يمكن تبرير استنزاف ميزانية البلد في عمليات الردم، ومن ثم يقوم "الشيوخ" باقتسام هذه الأراضي البحرية، وبيعها على الحكومة مرة ثانية، أو إخضاعها للاستثمار الدولي. هذا نهب واضح يذكرنا بعمليات اقتسام الغنائم وتوزيع الأرث الذي لا يوجد من يدعيه.

وأقول لهؤلاء "الشيوخ":
هذه الأراضي هي أراضي أبناء الشعب، ولا نسمح لكم بأخذها والإستحواذ عليها بأي عنوان. هذه أراضي مغصوبة، ولا يمكن أن يرضى الشعب أن يدخل في أي عملية تطبيع مع هذه المشاريع التي ستقع ضمن الشبه، والأراضي الحرام من الناحية الشرعية، حسب ما أعلم. ولنا حديث مباشر في المستقبل مع كل من:

الشيخ خليفة: الماضي الجاثم على الحاضر
الشيخ حمد: الحاضر الذي لا يريد أن ينفك عن او يتخلص من عقلية الماضي
الشيخ سلمان: المستقبل غير المضمون الذي لم يؤسس على أرضية صحيحة في ظل المسلكية الحاضرة.

الأهداف من وراء هذا المخطط ذكرناها سابقاً ولكننا نشير لها بايجاز:

1- الثراء الفاحش والسريع المتمثل في بيع هذه المساحات الشاسعة والدخول في مشاريع استثمارية كبيرة. فمبلغ هذه الأراضي البحرية المراد دفنها هي 10271 هكتار وهي تساوي 1105561238.9 قدم مربع. فبحسبة رياضية بسيطة على اعتبار قيمة القدم 10 دينار، وهو امر غير ممكن في ظل المضاربة في قيمة الأراضي التي تجاوز سعرها في المنطقة الشمالية الى أكثر من 50 دينار للقدم. فلو افترضنا ان قيمة القدم أو أن يكون الكومشن هو 10 دينار في الجيب، فإن المساحة المطلوبة تتحول الى 11055612389 دينار (اكثر من 11 مليار دينار). فهل يوجد أفضل طريقة للثراء من الدخول في عملية الردم التي أقل ما يقال عنها أنها غسيل اموال بطريقة قانونية؟

2- تحويل البحرين من أرض آهلة بسكان منسجم ذي خلفية تاريخية وثقافة غنية الى شعب مترهل، مكون من عدة جنسيات ذات خلفيات ثقافية مختلفة غير متناغمة، بل متنافرة بعض الأحيان. وبهذا يزول السجل التاريخي والثقافي للبحرين مع مرور الوقت. وهذا يتم بعملية التوطين للآلاف من جنسيات مختلفة بثقافات متباينة، وفتح الباب على الغارب- بعناوين السياحة والإنفتاح- للهجرة والعمل للآلاف من الجنسيات المختلفة: السوفياتية والأسيوية والأفريقية والسماح لها بغزو المجتمع أخلاقياً وسلخه من قيمه التي طالما تمسك بها، وكانت إحدى عناوين المتميزة لشعب البحرين.

ماهو الحل؟
عملية السكوت الحالية واللجوء الى الأدوات التي سخرتها السلطات لتزيد من قبضتها، بعناوين "دي فاكتو"- الشرعية الواقعية، و"دي جوري"- الشرعية القانونية، لن ترجع الحق لأهله، وسيمضي الوقت وعملية تنفيذ مخطط غسيل الأراضي وسرقتها والعبث بالتركيبة السكانية والثقافية لهذا الشعب ماضية بشكل متسارع. فلا المجالس الصورية قادرة على ايقاف هذا المخطط، بل هي التي تعطيه الشرعية القانونية وتجعل من الأمر واقعاً يستحيل تغييره. وأقولها بكل وضوح، بإن ما يحدث لا يمكن إيقافه إلا بتحرك شعبي، غاضب على إستهبال الشعب والإستهانة به وبقواه، يقول لرموز هذا المخطط كفى سلباً للغنائم، ويجب أن يقف ما يحدث ويعود للشعب ما تم سلبه. وأقترح هنا ما يلي:

•تكوين هيئة وطنية (مكونة من ممثلي القرى المسلوبة سواحلها وبعض النشطاء) تطالب بإسترجاع السواحل والأراضي والجزر للملكية العامة (تعمل على رصد وارشفة الأراضي العامة براً وبحراً التي تم الإستحواذ عليها وسرقتها بعناوين وضع اليد)

•مخاطبة رموز هذا المخطط بأي آلية ومطالبتهم بايقاف هذه المخططات وإرجاع كل بوصة تم أخذها للملكية العامة، بغض النظر عما هو واقع ذلك الملك، فالحق لا يسقط بالتقادم.

•مخاطبة المنظمات الدولية والأمم المتحدة لكشف عملية الإستحواذ والسلب المقنن.

•إظهار الرفض لما يجري من استيلاء للاراضي العامة- البرية والبحرية- وهذا ليس منطق تحريض، ولكنه حق لابد من المطالبة. فبأي عنوان يقوم أفراد محدودين باقتسام أراضي البحرين البرية والبحرية والإستحواذ عليها؟ وأذكر هنا الإعتصامات والمسيرات الإحتجاجية وغيرها من أساليب المقاومة السلمية. فما دام هناك أصوات تطالب ومصرة على مطالبها المشروعة، فلا بد ان تنال منالها، طال الزمن أو قصر، وما ضاع حق وراءه مطالب. ويجب عدم التوقف عن المطالبة بحق أبناء هذا الشعب وأجياله التي ليست محل عناية ممن يهدف لتحويل البحرين الى أرض مسلوبة وشعب دون هوية.

" شاكردية النظام " ما معني أن تكون سنيا في البحرين

بقلم : عباس ميرزا المرشد

"..ربما كان خطأ الشيعة بكافة أطيافهم السياسية والاجتماعية
أنهم يطالبون بنظام ديمقراطي ودولة حديثة
تهتم بالمواطنة قبل النسب العرقي أو الانتماء الطائفي.."
" إنهم يقاتلوننا ويخططون لقلب نظام الحكم حتى يتخلصوا منا ، نحن نعيش اليوم تحت وطأة أولئك الشيعة الذين يتخندقون في جمعيات سياسية جماهيرية كبرى ويدمنون إخراج مظاهرات تضرب رجال الشرطة وتركلهم بالأقدام وتتعدى عليهم وتخرب الممتلكات العامة ، إننا نعيش في عذاب وألم جراء هيمنة الشعية على مجتمع الدولة ، باختصار إننا نخاف منهم لذا فإننا نلجأ إلى الحكومة لتحمينا منهم.." [2] هذه خلاصة بعض الكتابات الصحيفة التي كتبها صحفيون (سنيون) طوال الأشهر الماضية لتعبر عن الرأي السني في البحرين . ويتأسف كثير من الشيعة في البحرين لأنه لم يظهر أي كاتب سني أو معلق على رفض أهل السنة لما يكتب عنهم أو من يدعي التحدث بلسانهم، وكأنهم يبدون الموافقة على تلك الطروحات . ربما كان خطأ الشيعة بكافة أطيافهم السياسية والاجتماعية أنهم يطالبون بنظام ديمقراطي ودولة حديثة تهتم بالمواطنة قبل النسب العرقي أو الانتماء الطائفي .

تشكل الطائفة السنية حسب التقديرات الحديثة ما يقارب25% إلى 30% من المواطنين في البحرين، مقابل ارتفاع نسبة الطائفة الشيعة إلى ما يزيد على الثلثين[3]

السنة تاريخيا :

من ناحية تاريخية فإن مجتمع البحرين كان مجتمعا شيعيا كما يذكر صاحب التحفة النبهانية إذ كتب " كان غالب سكان البحرين شيعة "[4] إلا أنه مع احتلال آل خليفة وحلفائهم البحرين سنة 1783 دخل المذهب السني إلى البحرين، كطرف سياسي يتجاذب المجتمع السياسي ، ويسعى للإمساك بزمام الأمور بدلا عن السلطة الأهلية القائمة . لقد تحول المجتمع من الناحية " الأثنية " من مجتمع أحادي متجانس طائفيا إلى مجتمع طائفي تسوده الرؤى والمتخيلات حول الطائفة الدينية .

يؤكد عبد الرحمن النعيمي[5] بأن سلوك آل خليفة قد اتصف اتجاه شعب البحرين الشيعي بالطائفية، وبالتالي فإن الصراعات التي نشأت في تلك الفترة لا يمكن عزلها عن إطارها المذهبي، ولا يمكن تجاهل أن القبائل العربية التي جاءت مع آل خليفة كانت سنية . لقد برزت الأمور وكأن القبائل السنية تريد الاستيلاء على أراضى الشيعة وتقيم سلطانها عليهم . على أن باحثين آخرين يرون أن المسألة الطائفية لم تكن واضحة يوم غزا آل خليفة البحرين وسيطروا عليها، بقدر ما كانت الدوافع المادية المتعلقة بكمية الأموال والرغبة في الاستفراد بالسلطة السياسية وممارسة الهيمنة . فقد مضى زمن طويل وهم يعملون في القرصنة والتجارة، من دون توفرهم على موقع مستقر يحقق لهم مزيد من الفوائد، خصوصا بعد خلافهم مع آل الصباح في الكويت وتصدع تحالفهم قبل ذلك مع حكام قطر، لذا يرجح حمزة الحسن[6] بأن الفرز الطائفي لم يتحقق إلا بعد الاستيلاء على البحرين حيث استخدم كوسيلة من ضمن وسائل الأخرى لتبرير سيطرة الأقلية على مقدرات الجزر واضطهاد أهلها . وحيث طغت الصراعات بين أفراد الأسرة المستولية وحلفائهم من القبائل فقد سجل التاريخ الرسمي تلك الصراعات واعتبرها المظهر الرسمي للصراع في تلك الفترة[7] واختفت من التاريخ كثير من القضايا الشعبية والتاريخ المجتمعي المتأثر بالواقع القبلي الجديد .

على الرغم من وجود تأطير مذهبي لتلك النزعات فقد واجهت القبائل المتحالفة الكثير من التحديات فالبعض منها قد شعر بالغبن، والأخرى شعرت أن لها النفوذ المطلق، في حين ظلت القبيلة الحاكمة مسيطرة وسط هذا التطاحن القبلي الذي لم يحسم إلا في الخمسينات . فقد حُكمت تلك الفترة بقانون الصراع القبلي، إذ كان من عادة القبائل أن تحسم تنازعاتها إما بالسيف والحرب أو الهجرة من البلاد إلى مكان آخر، وتتحين الفرص للعودة وتعويض الأثر السيئ لتلك الهجرة عن طريق تكوين تحالفت مع القوى القبلية الأخرى . فما إن ينفك تحالف إلا ويقام تحالف جديد يضم الأطراف المعادية لأطراف أخرى، وبهذا الوضع سُجلت معارك حربية طاحنة بين حلفاء الاحتلال راح ضحيتها أفراد الشعب البحريني .

كان من الطبيعي أن تستنزف هذه المعارك، القوة الاقتصادية للقبيلة المعدومة الدخل مما يضطرها إلى ممارسة الغزو والسلب لغير القبيلة المعادية، ولن يكون هناك سوى المجتمع الأهلي الحضري المتقوم على اقتصاد أكثر ثباتا وأكثر مرونة من اقتصاد القبيلة . كثيرا ما كانت آثار هذه المعارك الداخلية تمتد إلى المجتمع الأهلي وتلقي بآثارها المدمرة على كثير من مقومات المجتمع . وقد حفل التاريخ السياسي بتسجيل حالات عديدة قامت فيها بعض القبائل السنية بالاعتداء على القرى الشيعية وتعريضها للنهب والقتل وكان الشيخ عيسى بن علي يشجعهم على ما يقومون به لإعتقاده بأنهم سيقفون إلى جانبه في حالة حدوث أزمة، كما يصف ذلك لوريمر.[8]

الحقيقة التاريخية التي يجب الإقرار بها بعد دراسة هذه الحقبة التاريخية هي أن البناء القبلي للحكم تشكل على أساس كونه تشكلا ذا قدرة على منح أعضائه إكتفاء ذاتيا على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي إعطاء هؤلاء الأعضاء ذاتية معينة وهوية محددة تشكل نقيضا لهوية أشمل وأكبر هي هوية المواطنية .

لقد عدت إلى هذا التاريخ الموجز لأستعرض الدور المعاصر الذي تمارسه بعض القطاعات السنية وهل استطاعت أن تفك نفسها من هذا الإرث التاريخي القائم على التحالف مع السلطة السياسية القبلية والتعامل مع المطالب الوطنية وحركات الاحتجاج الوطني من منظور موروث الغزو والرغبة في الاحتفاظ بالغنائم ؟

إن القراءة الأولية لما درجت عليه بعض كتابات صحفيين السنة لا تمكننا من الفصل بين أهل السنة في البحرين وبين عملية العنف التي تمارسها أجهزة الأمن الخمسة اتجاه أبناء الطائفة الشيعية . إن أبسط ما يمكن توصيفه لهذه الكتابات أنها تدعو إلى حرب أهلية تقودها الدولة خفية ضد الشيعة . كما تدعو وبكل جرأة إلى تجاوز مفهوم المواطنة والمطالبة بغنائم مناطقية كما في مشاريع الإسكان والتوظيف في قطاعات الدولة وحكرها على الطائفة السنية تكريما لموقفها الموالي للحكومة [9].

فقد دأبت تلك الأقلام الصحافية السنية على تشجيع قوات الأمن البحرينية وقوات مكافحة الشغب على استخدامها القوة المفرطة والعنف غير المبرر في تفريق اعتصامات ومسيرات سلمية مرخص لها في الأساس[10] . في محاولة واضحة من قبل هؤلاء الكتاب للتقرب إلى السلطة السياسية وإعطائها الإشارة بأن أهل السنة هم الصف الأول المدافع عن النخبة السياسية الحاكمة . وهو الدور التاريخي الذي لعبته بعض القبائل السنية وقت ما تم احتلال البحرين، رغم أن هذا الزخم التاريخي قل تأثيره فترة المد القومي عندما انتشر في البرين منذ منتصف الثلاثينيات من القرن المنصرم .

هل كان خطأ المتظاهرين الشيعة أنهم لا يخرجون بمظاهراتهم واعتصاماتهم السلمية إلى الأحياء السنية، فلا يستنشق أهل السنة الأنواع القاتلة لقنابل مسيلات الدموع ؟ أم أن خطأ هؤلاء المتظاهرين أنهم لا يخرجون في أماكن مشتركة كمجمع السيف مثلا وبعض الأماكن التي يتردد عليها أهل السنة حتى يتعرض الشيعة إلى قمع وعذابات رجال مكافحة الشغب فقط ؟ أم أنه لا يجوز لأطفال لأهل السنة أن يفقدوا ذويهم وأبائهم ؟ أسئلة تدور في خلد كل شيعي في البحرين فيجد إجابتها في كتابات شاكردية النظام من أهل السنة .

لقد بات من المهم أن يطرح أهل السنة أجندتهم السياسية والاجتماعية على طاولة العلن وأن يبتعدوا عن إخفاء رغبتهم في الحظوة والتقرب إلى أجهزة الحكم تحت شعارات وطنية وحملات دعائية تعارض نفسها في صيغ الإعلانات مدفوعة الأجر وأن يتبرؤء من دعاة الحرب الأهلية . فما زال موقف أهل السنة من أولئك الكتاب وبعض الصحف غير معلن ويتحرك وفق إيقاع سري .

وسيظل السؤال مطروحا ويحتاج إلى إجابة صريحة وواضحة، هل استطاعت النخب السنية أن تفك نفسها عن إرث الغزو والتواطؤ مع السلطة السياسية ضد الشيعة في البحرين ؟ وهل سيكون هؤلاء دعاة حرب أهلية ؟

التتمة صفحة (6)

طائفية النظام وأوهام أهل السنة

" ..الوهم الذي تعيشه كثير من الفئات السنية هو من صنع
النظام نفسه ولا يمتد إلى الحاضر أو التاريخ السياسي بصلة
. فالبقاء في ظل التركة الحالية هو سماح لإعادة انتاج الدولة القبلية حتى وان اتخذت طابعا طائفيا .."

ما أحاول معالجته في هذا المقطع هو مسألة التكوين التاريخي لعلاقة أهل السنة بالنظام الحاكم في البحرين، ودور هذا التكوين في تأطير الحركة السنية الموالية بالبعد الطائفي في القضية السياسية ومطالب الحركة الوطنية . فقد استطاع آل خليفة بمهارة فائقة في اللعب بعنصر الطائفية من أجل تثبيت بقائهم في السلطة .

تمثلات الطائفية

الطائفية في تعريفها المختصر هي شبكة من المصالح الاقتصادية والسياسية تستهدف حفظ التراتيبات الاجتماعية السائدة من أجل تأمين أكبر قدر من السلطة والنفوذ والثروة، أما من يمتلك القوة في تكوين هذه الشبكة والسماح لها بفاعليتها عادة فهو نظام الحكم، وفي أحيان عديدة يلجأ نظام الحكم نفسه إلى اللعب ببعض حبال تلك الشكبة . من هنا فإن الطائفية لا تمتلك تفعيل أدواتها التخريبية، إلا من خلال قوة وإرادة عليا هي إرادة النظام الحاكم، و النظام الحاكم وفق هذا الدور الذي يمارسه يعمل على خلق مجتمع طائفي .

الخطر الذي يتهدد هذا النوع من المجتمعات هو خطر التمثلات التي ينشأها النظام عند بعض الطوائف أو المذاهب عندما يوزع عليها أوهام الحظوة والقرب، لكنها لا تخرج في بدايتها ونهايتها عن علاقات زبونية يلفظها النظام الحاكم متى ما وجد مصلحة جديدة وفرصة متاحة لاختراق المجتمع المدني. فالنظام غير التعاقدي يلجأ إلى خلق تمثلات رمزية تلامس العنصر المقدس في الدين كالتشابه في المذهب او العقيدة، بجانب العنصر السيوسولوجي في الطائفة كتوزيع المراتب والعلاقات القرابية وتوسيع النفوذ، من أجل اقناع طائفة معينة بقربها من النظام .

سنكون هنا في موقع اختبار حقيقي لمقولة طائفية النظام الحاكم والدور الذي تلعبه مؤسسة العرش في إذكاء الطائفية ، فليس مقبولا عندي أن النظام ومن وراءه مؤسسة العرش يكنان حبا شديدا لأهل السنة ويدفعان بكثير من الأمور فيما يصب لصالح تلك الطائفة أو غيرها . الذي يحدث هو تقاطع مصالح نظام غير تعاقدي مع مصالح فئة محددة من طائفة معينة، وتقوم اللعبة هنا على تعميق هذا التقاطع وتعميمه في شكل تمثلات تستوعب أفراد الطائفة .

المهمة التي تتولاها هذه التمثلات لا تصب في مصلحة أي طائفة، بل إنها تستخدم أولاً وأخيراً من أجل حماية النظام وضمان سلامته . فحتى يُقنع النظام طائفة معينة بحظوتهم عنده وقربهم إليه فهو يحتاج إلى بعض الوقت وإلى بعض التميز الكفيل بخلق شبكة مصالح لأفراد هذه الطائفة، في مقابل التضييق ومنع أفراد طائفة أخرى من هذه الحظوة لكنه لا يقطعها وإنما يبقي عليها من خلال إبقاء بعض الزبائن والوسطاء القابلين لإنتهاء الصلاحية أيضا.

هذا يدفعنا إلى القول بأن النظام السياسي الذي يعتمد على اللعبة الطائفية هو نظام يعاني من أزمة شرعية داخلية يلجأ إلى تجاوزها من خلال العمل على التشطير العمودي للمجتمع والاحتماء بالقوى الخارجية ، وبالتالي فإن مقاومة الطائفية هي في الأساس تفجير لنقطة ضعف النظام .

من جهة أخرى فإن الأمور لا تسير وفق هذا الخط التطوري للوعي فثمة تكوينات تاريخية استطاعت أن تخلق لها مكامن قوى قد تقطع هذا الوعي وتعمق البعد الطائفي في محاولة واضحة للالتفاف على مطالب الحركة الوطنية، إذ لم تستطيع قبلية آل خليفة المحافظة على البقاء في سدة الحكم لو أنها لم تولي الجانب الديني أهمية استثمارية في خلق علاقاتها مع الأطراف المحيطة بها داخليا وخارجيا .

تاريخا فقد ارتبط الوجود السني بوجود نظام آل خليفة من ناحية الكثافة السكانية ومن ناحية السلطة والنفوذ داخل المجتمع البحريني . فقد وجد النظام في أهل السنة حليفا مناسبا لمواجهة الخصم الأساسي وهم الشيعة رغم أن هذا لم يمنع النظام من الاعتماد على بعض الوسطاء الشيعة أيضا كوكلاء لجمع الضرائب وتحصيل الرقيبة وغيرها من الضرائب المفروضة على الشيعة فقط .

كان هذا التحالف رغم شبهته الدينية يقوم في أساسه على التحالف القبلي الكبير الذي تكون من بعد الاحتلال الخليفي للبحرين سنة 1782 ، ومن هنا تكونت العلاقة بين أهل السنة وبين النظام الحاكم . وفي الواقع لم تكن سلطة آل خليفة في بداية الأمر سلطة مركزية كما هي اليوم ، ففي قبال التصارع الداخلي القبلي، واجهت القبيلة كحالة وكمفهوم، تحديا مصيريا يهدد بنسف كل المنجزات التي يحققها التضامن الوشائجي الذي هو عصب الحالة القبلية ولم يكن هناك سوى الحل المبدئي الذي قدمه آل خليفة . كان ذلك الحل هو الاتفاق على حالة اللامركزية وانعدام السلطة والسماح للقبائل بممارسة ما يرغبون من إعمال وتفعيل للسلطة . لقد بدء واضحا أن هناك ازدواجية حقيقية في ممارسة السلطة و إدارة شؤون البلاد حتى كتب أحد الضباط البريطانيين سنة 1823 " إن سلطة شيوخ البحرين على ملكهم ليست مطلقة خلافا لما يعتقد وذلك في اعتقدنا لتعدد ممارسة السلطة من أكثر من شخص واحد، وبالتالي ضياع المسؤولية" وعليه فلم تكن الامتيازات والحقوق الممنوحة للشيخ الحاكم للمنطقة مختلفة كما أو نوعا عن تلك التي يمارسها الحاكم في مقطعاته .

مثالا لذلك فإن الشيخ عيسى بن علي الذي حكم البحرين في الفترة (1869-1923) لم يكن يملك قدرا كبيرا من حرية التصرف والحركة بل كانت هناك قيود فرضتها المعاهدات العديدة التي وقعها مع الاستعمار البريطاني من جهة، ومن جهة أخرى كانت ضغوط التحالف القبلي تلعب أثرها وبشكل سافر على كافة قراراته، ولم يكن هناك تميز بين خزينة الدولة وخزينة الحاكم والحقوق الاقتصادية والسلطة التي كانت تعتبر مصالح تؤخذ وتستملك بالقوة القسرية لا الشرعية. فالسياسة القبلية تقتضي ممارسة جانب كبير من التوازن بين كافة الأطراف القبلية .

الذي حدث بعد سنين طويلة أن غابت هذه الصورة عن الظهور ولم يعد التحالف القبلي مقبولا به في المعاملات الإدارية والسياسية خصوصا بعد أكتشاف النفط في البحرين (1932) وتراجع اقتصاد الغوص الذي سطيرت عليه القبائل السنية، وبدأ واضحا قدرة قبيلة آل خليفة على الاستقلال المادي وإلغاء التحالفات القبلية المؤدية إلى الآمركزية في السلطة . فالعلاقة المتبادلة التي ربطت الحاكم بشيوخ القبائل كما يقول أسحاق الخوري كانت معتمدة على العهود وليس العقود وتقوم على أساس المصالح المتبادلة بين الحاكم والقبائل وتنحصر في قطاع الحكم واستعمل القوة وتحصيل الفوائد الاقتصادية .

جراء هذا القطع تفككت كثير من التحالفات القبلية الفرعية كتحالف قبيلة البن علي مثلا الجلاهمة والدواسر وغيرهم وظلت محافظة على التحالفات المركزية . وفي الوقت نفسه لم تنقطع حاجة النظام إلى القوى الموالية له لمواجهة تطورات الحركة الوطنية ومطالبها الشرعية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحق المشاركة في السلطة السياسية .

بالرجوع إلى كثير من وثائق تلك الحقبة فإن سبب رفض آل خليفة لمبدأ المشاركة في السلطة يعود إلى أن هذه المشاركة كانت تفسر على أنها انتقاص من مكانة آل خليفة . لقد فهمت العائلة الحاكمة السلطة السياسية على إنها الإحتكار الفعّال القدرة على توزيع القيمة والاستفراد بتلك القدرة من دون القبول بمبدأ المشاركة السياسية ، مما سمح لتلك المطالب أن تعاود أدراجها وتتكرر من دون إنجاز يذكر . فطوال القرن المنصرم لم تنقطع حالات التمرد والعصيان المصحوبة بمطالب سياسية تستهدف إنهاء تلك الأزمة، بطرحها مبدأ المشاركة السياسية، كأساس لبناء علاقة الشراكة السياسية وبداية تكوين العقد الاجتماعي .

أوهام أهل السنة

هكذا يستعيد الخطاب القبلي من إعادة انتاج نفسه عند رفضه لمبدأ المشاركة السياسية، ولكن هذه الممانعة للديمقراطية تدخل في تحالف قوى مع بعض الوجهات السنية حيث ترى هذه الأخيرة أنها جزء من النظام بحكم

التتمة صفحة (7)

تتمة طائفية النظام وأوهام أهل السنة

الموروث التاريخي وتخشى من تلاشي هذا المتخيل السياسي . إن ما تفعله هذه الفئات هو تأكيد أسطورة نظام الحكم التي يؤسس عليها شرعيته وهي أسطورة الفتح ليلحق بها أساطير أخرى من قبيل الأصالة و الأغلبية فتظهر مقولة المصب الرئيس عند حافظ الشيخ كمعيار للمواطنة والأغلبية الصامتة عند سوسن الشاعر وغيرهم كثير.

المؤسف في الأمر أن تتحول القضايا الوطنية إلى بؤر تفجر طائفي يغذيها النظام وتستجيب لها بعض النخب السنية كما في ملف الدوائر الانتخابية أو التجنيس أو حتى تداول السلطة وبل ذلك وأخطر الملف الأمني وتحكم الأجهزة الأمنية في البلاد خارج المراقبة . إنها تطالب بما يطرحه النظام الحاكم فلا توجد مسافة بينها وبين رؤية النظام ومع الأسف الشديد أنها في مثل هذه المرحلة الحرجة تلبس لباسا دينيا صرفا .

الخلاصة أن الوهم الذي تعيشه كثير من الفئات السنية هو من صنع النظام نفسه ولا يمتد إلى الحاضر أو التاريخ السياسي بصلة . لقد تصورت هذه الفئة السنية أنها سوف تقترب من السلطة وسيكون بإمكانها أن تحصل على منافع عديدة بإنزياحها العلني ناحية السلطة وقبولها التمثلات التي يخلقها النظام عند الوسطاء والزبانية . الأمر الذي فاتها هو قانون الحظوة والقرب نفسه فلم تستوعبه بتفاصيله مثال ذلك المؤسسة العسكرية خصوصا في الجيش فإضافة إلى منع الشيعة من التوظيف فيه بشكل مطلق، فإن وضع السنة الهولة(الأصول الإيرانية السنية) لا يحظون بمعاملة سلمية ويعقون تحت خط التميز مقارنة بالسنة من ذوي الأصول القبلية المتحالفة مع النظام . المطلوب من أهل السنة أن يثبتوا تخلصهم من إرث الغزو وانعتاقهم من أهاوم قانون القرب والحظوة ، فالبقاء في ظل التركة الحالية هو سماح لإعادة انتاج الدولة القبلية حتى وان اتخذت طابعا طائفيا .

- [1] لا يعمد هذا المقال إلى التحامل على الطائفة السنية الكريمة بقدر ما يحذر من بعض دعاة الحرب الأهلية والمحاصصة المناطقية االمحسوبين على أهل السنة فقد كثر هؤلاء وشاع عنهم أنهم يمثلون أهل السنة .

- [2] يمكن الرجوع إلى كتابات كل من :
محيمد المحميد ، فوزية رشيد ، أنور عبد الرحمن ،عبد المنعم إبراهيم ، في صحيفة أخبار الخليج وكتابات المحرر السياسي وبعض أعمدة هشام الزياني و يوسف البنخليل في صحيفة الوطن كأمثلة على مدى تعمق هؤلاء في تركيز وجهة النظر هذه .

[3]حسب ما جاء في تقديرات المواقع التالية :
Encyclopedia.com 75%
Encarta.msn.com 70 %
Bartleby.com 75%
Infoplease.com 75%
ومع ذلك فلا أحد ينكر أن هناك تميزا طائفيا يبدأ من أبسط الإدارات إلى مناصب الدولة يحرم منها الشيعية من دون إكتراث لمؤهلاتهم العلمية إضافة إلى كونهم يشكلون الأغلبية السكانية في البحرين .

[4] - محمد خلفية النبهاني : التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، دار إحياء العلوم، بيروت،ط 1986 ،ص 86.

[5] - سعيد الشهابي : البحرين قراءة في الوثائق البريطانية ،تقديم عبد الرحمن النعيمي، ص9.

[6] - حمزة الحسن .الشيعة في المملكة العربية السعودية.ط1993،1.ج2 ص173 .

[7] - عبد الرحمن النعيمي،تقديمه لكتاب البحرين قراءة في الوثائق البريطانية للدكتور سيعد الشهابي،ص8-9.

[8] - انظر نص لوريمر في سعيدالشهابي، البحرين قراءة في الوثائق البريطانية ،ص16-17

[9] - يمكن الرجوع هنا إلى تصريحات النائب السلفي محمد المهندي ومطالبته الحكومة بتفضيل أهل السنة لمواقفهم المساندة للحكومة .

[10] - انظر شكاوي المواطنين إلى وزير الداخلية وشهادة أحمد العريان مدير مجمع الدانة التجاري يوم احتلال قوات الشغب مجمع الدانة التجاري بتاريخ 10-3-2006

دروس في الإلغاء والطائفية وتهميش دور الجماهير

لازال المراقب للموقف العام في البلد يلاحظ أن هناك إصرارا على تغييب الإرادة الشعبية عن جميع مواطن القرار. وللأسف، لم يقتصر ذلك على النظام بجميع مجالسه الصورية ومرافقه، بل إنتقلت تلك العدوى لبعض مؤسسات المجتمع الأهلي التي استأثرت بقرار النخبة فيها واستفردت به، بعيداً عن جمعياتها العمومية وقواعدها الشعبية. وقد اتخذت منهجية إلغاء الدور الشعبي، خصوصاً من النخبة، الى حد مشاركة السلطة في التعتيم على الوقائع المختلفة التي يعيشها الشارع الشعبي، ومحاولة حرف اتجاهه واهتماماته، بمساعدة كبيرة وتوجيه من صحف السلطة الصفراء. ففي ظل تفاعل الشارع مع سجناء الحرية واستخدام السلطة لهم كورقة ضغط على النشطاء والمدافعين عن الحقوق، يتواصل، وبدون إكتراث بمشاعر المواطنين خصوصاً هؤلاء السجناء السياسيين وذويهم، التكالب المتسارع على إعلان التوافق العملي مع مسايرة السلطة بالتخطيط للمشاركة في مجالس الشيخ حمد، وإقرار مشروعه الذي هو الأخطر منذ الاحتلال الخليفي للبلاد. ويتم تفاعل تلك المؤسسات مع السيناريوهات الهوليوودية التي تثيرها صحف قصر "الصافرية" حول المشاركة في "الإنتخابات" الصورية في 2006م، بهدف خلق جو يشجع المشاركة في مجالس شهادة الزور لما قامت به العائلة الخليفية في الأيام الخوالي. وتتضمن هذه المحاولات الترويج، على صفحات الجرائد الصفراء والفضائيات، بان رموزاً وطنية معروفة بسجلها ومواقفها المشرفة وتضحياتها تفكر في المشاركة في انتخابات المجالس العقيمة في اكتوبر القادم. وهي محاولة يشارك فيها بفاعلية النخبة التي قررت عملياً التخلي عن المواقف السابقة التي حازت على الدعم الشعبي، وهي بذلك تحاول استهبال القواعد وفرض واقع خيالي لا يعكس حقيقة الموقف. وقد تزامن هذا التوجه مع حملة مسعورة من قبل أجهزة المخابرات التي تقوم بنشر رسائل (مسجات) قصيرة عبر الهواتف النقالة من هواتف شركة بتلكو للإتصالات وبشكل واسع للنيل من شرف تلك الرموز والشخصيات وعفتها، بغية التاثير على موقفها المشرف والصامد أمام محاولات السلطة.

تأتي هذه الحملة من قبل الأجهزة الأمنية في ظل التوجه الواضح لاستهداف العريضة الشعبية الموجهة للأمم المتحدة، بعد أن تعدت مرحلة النجاح من التفاعل الشعبي والنخبوي ووصول صيتها للمؤسسات الإعلامية والمنظمات الدولية المهتمة. وكانت السلطة قد بدأت حملتها الإعلامية بإشاعة الأكاذيب والإشاعات عن العريضة بغية إثارة الغبار حولها. تبع ذلك هجمة إعلامية قادتها صحف صفراء معروفة التوجه ومدعومة من العائلة الخليفية، تهيء الأرضية وتحرض على استعجال الضربة الأمنية للقائمين على العريضة الأممية.

كما تزامن ذلك مع تحريك الأقلام المهووسة طائفيا وأصحاب الفكر التكفيري بالتعاون مع بعض نواب مجلس الشيخ حمد لبث الفرقة والإستنهاض الطائفي بغية حرف بوصلة المطالب الشعبية بدستور ديمقراطي، يصوغه أفراد الشعب من خلال هيئة منتخبة، ومحاولة فرملة التحرك الشعبي الملازم للعريضة الأممية بغية محاصرته شعبيا ونخبوياً. كما هيئت الأجواء لتوفير التغطية الإعلامية اللازمة لبروز تجمعات سياسية ذات توجهات مشبوهة، تدعو علنا بأنها تسعى للإستنهاض الطائفي. وحين فشلت تلك المحاولات بفعل التلاحم الشعبي بكل تلاوينه المذهبية والسياسية الواعية، إذا بالعائلة الخليفية، التي لا تريد لأهل البحرين خيراً، تعاود طرح مشروع قانون الأحوال الشخصية مرة أخرى، بغية خلق الفرقة بين أبناء الشعب الواحد وخلق حدود فاصلة بينهم باسم التقدم والعصرنة. إن الغاية من معاودة طرح هذا المشروع، هو إستثارة القيادات العلمائية من الطائفتين وتحريك القواعد الشعبية في معركة غير حقيقية تهدف لإضعاف الجميع.

ولازالت العائلة الخليفية تحمل التوجه القديم الجديد في التعامل مع البحرين وشعبها بعنوان الفتح والغنيمة. ولا ادل على ذلك استمرار استنزاف ثروات هذه الأرض على مستوى الموارد المادية والشعبية من قبل رموز العائلة، وفي مقدمتهم الشيخ حمد الذي لا زال يواصل- بكل صلافة وعناد- مشروع الترانسفير واستيراد المجنسين. فإلى جانب توزيع الجنسية، بدون الإلتزام بالمعايير، على المغنيين والرياضيين من أصقاع الأرض وحرمان المئات من البحرينيين المولودين على هذه الأرض منها، شهدت الوثائق على استمرار هذا المخطط الخبيث الذي لا يريد للبحرين وأهلها خيراً. وما يؤكد ذلك طرح تعديل قانون الجنسية مؤخراً ليزيد من صلاحيات الشيخ حمد في منح الجنسية بدون شروط، وخارج إطار الإستثناء، وعلى حق الخليجي التقدم للجنسية البحرينية بعد ثلاث سنوات من إقامته في البحرين.

وتعبيراً عن احتجاجهم وغضبهم على الأحكام السياسية التي أطلقتها السلطة على النشطاء السياسيين، قامت اللجان الشعبية بعدة فعاليات احتجاجية كما اعلنت عن برنامج مكثف منها أيام فعالية الفورمولا 1 الرياضية في الأيام القادمة. هذا المشروع الذي لم يكن ليصب في جيب المواطنين ومصلحتهم، وإنما في جيب ولي العهد وإرضاءً لنزواته على حساب المصلحة الوطنية العليا. ولدعم هذه الأنشطة اهمية كبيرة من اجل استمرار الحراك الشعبي الرافض لكل برامج التطبيع والذوبان مع أجندة السلطة، وفي مقدمتها مجالس الشيخ حمد الصورية.

العمل ضمن المشروع الخليفي التتمة من ص 1

المقاومة المدنية الرافضة للاستبداد الخليفي. هذه الابواق تشارك في الظلم الخليفي من خلال التصدي للمعارضين واطلاق الصفات غير اللائقة عليهم، واتهامهم بالتخطيط لقلب نظام الحكم، وبشكل تدريجي اصبح من يعترض على الدستور الخليفي بشكل جاد، ويرفض الانضواء تحته، متهما بتلك التهمة. وتطالعنا بعض تقارير تلك الاوراق الصفراء بالتحرض ضد الصامدين من ابناء البحرين، وحركة حق، وحركة احرار البحرين، وترويج مسرحيات جهاز المخابرات الخليفي، للتأسيس لحملات قمع وارهاب قادمة. يعتقد اولئك واهمين ان هذه الاساليب سوف تدخل الرعب في قلوب الاحرار الذين تأصلت ثقافة مقارعة الظلم لديهم، وأصروا على ان يكونوا حسينيين في مقابل الاستبداد اليزيدي. ويظنون ان التلويح بارهاب الدولة ضد الابرياء، استكمالا لسياسات الظلم الخليفي الممتدة على مدى قرنين من الزمن، سوف يثني المواطنين عن المطالبة بحقوقهم المشروعة. ان الشعب الذي وقع العريضة الموقعة والمرفوعة الى الامم المتحدة لا يخشى الا من الله سبحانه، وان ايمانه بدينه ورسالته وعدالة قضيته اقوى من ان تنال منها تلك الاقاويل والتخرصات: "الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم، فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سو، واتبعوا رضوان الله والله ذو الفضل العظيم، انما ذلك الشيطان يخوف اولياءه، فلا تخافوهم وخافون ان كنتم مؤمنين".

لقد أكدت المعارضة، ونقصد بها المعارضة الرافضة للعمل ضمن الاطر الخليفية، انها سوف تواصل، بعون الله، مقاومتها المدنية السلمية ضد المشروع الذي رسمته أطراف خارجية، والتي كشفت عن نفسها في الشهور الاخيرة اما بالتصريحات العلنية في الابواق الخليفية، او في التعاطي مع معارضي ذلك المشروع. هذه المقاومة بدأت قبل اربع سنوات بمقاطعة انتخابات نصف اعضاء مجلس الشورى، وكانت تلك المقاطعة ناجحة بكل المقاييس. فقد أكدت جمعية الوفاق يومها ان الذين شاركوا في التصويت لم يصل 40 بالمائة، وان ادعاء العائلة الخليفية بان النسبة تجاوز الخمسين بالمائة غير صحيح ابدا. وصرح اعضاء بذلك المجلس بانه لا يستطيع عمل شيء ابدا لان ذلك المجلس محكوم بالارادة الخليفية وحدها. فحتى عندما صوت ضد قرار غلق مكتب المقاطعة الاسرائيلية باغلبية ساحقة، لم يكن لموقفه اي اثر على القرار الخليفي. كما فشل المجلس حتى الآن في حل مشاكل الناس، ولم يستطع ان يوقف مشروع تغيير التركيبة السكانية. واثبت المجلس انه اداة طيعة بيد العائلة الخليفية عندا اصدر بيانات استنكار ضد المناضلين مثل عبد الهادي الخواجة. وقد اثبتت المقاطعة نجاحها لانها حرمت المشروع السياسي الذي أشرف على وضع أسسه وتنفيذ بعض مقاطعه جهاز استخبارات دولة كبرى، من الشرعية الشعبية، فتضاعف العمل خلال السنوات الاربع الماضية بدون كلل على كافة الصعدان لمنع تكرار المقاطعة للانتخابات الصورة المقبلة. وقد ضاعفت عاصمتان غربيتان جهودهما لافشال المقاطعة، بعد ان اصبح عليهما اعادة النظر في مستقبل مشروع الشيخ حمد اذا تكررت تلك المقاطعة. من هنا فان استمرار تلك المقاطعة وتوسيع نطاقها وسيلة مهمة لافشال المشروع التخريبي الذي لم تشهد البلاد مثله من الاحتلال الخليفي لجزرنا الحبيبة. ويخطيء من يعتقد بان بامكانه التأثير من تحت المظلة الخليفية، بعد ان اثبتت السنوات الاربع الماضية امرين مهمين: ان المشروع محمي بأطر تمنع اي احداث اي تغيير جوهري فيه، والثاني ان من أغلب الذين ارتبطوا بالمشروع تغيروا هم أنفسهم، ولم يغيروا شيئا في عقلية الحكم او نهج الحكومة.

اننا نعلن مجددا تأكيدنا على ضرورة مواجهة هذا النظام الاستبدادي، ليس بالذوبان فيه، بل بمواجهته، كما فعل أسلافنا منذ اكثر من ثمانين عاما. بالاساليب السلمية المدنية، من داخل البلاد وخارجها. وان من الخطأ الكبير الاستسلام لمقولات من يتوهم بامكان التغيير من الداخل، فاذا كان هذا البعض قد عجز عن تغيير قانون صغير هو قانون الجمعيات، ورضخ لذلك القانون، واعاد تشكيلاته لمسايرة ذلك القانون، فكيف يستطيع ان يغير الدستور؟ وكيف يستطيع ان يوقف ما هو اكبر من ذلك وهو مشروع التغيير السكاني؟ اننا ندعو للتوقف عن اساليب الاستغفال والتضليل، والعودة الى مفهوم اساس: وهو ان مشروع الشيخ حمد التخريبي لن يوقفه الا اذا انقطعت عنه مستلزمات الحياة والبقاء واهمها القبول الشعبي به. فاذا لم يتوفر هذا القبول فسوف يموت تدريجيا، وان من يشارك في الانتخابات الصورية لمجالس الشيخ حمد سوف يساهم في انجاح المشروع الخطير. مع ذلك فحتى لو شارك البعض فستظل شعلة الحق متوهجة، وبصمود اهل البحرين، خصوصا السجناء الابطال الرازحين في زنزانات التعذيب الخليفي "سيبقى الشعب أقوى من الطغاة مهما استأسد الطغاة"، (الامام الشهيد محمد باقر الصدر).

إرهـــــاب آل خلـــــيفة

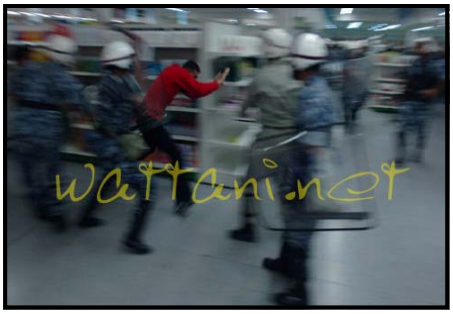

وجـــــــع النخيـــل

بقلم أم حوراء

يا لهذا الوجع الموشوم في خاصرة النخلة
في إيقاع حزن و سغب..
عنفوان سندسيّ العرق و اللون
تغنّيه الطواويش
و تسقيه الطرب...
و عبير المسك من عرفك يا دلمون
من خلف غيوب العطر
يا قبلة فجر
من تقاطيف عنب ..
يا صباح اللوز و الرمان و التين
و عنقود رطب ...
و ابتسامات الفراشات
و إيقاع الزغاريد
و تسبيحة عشق تتهادى كالمواويل
حنينا و عتب...
نفثة الحب
أوام الهمس و الإغراء
يا معشوقتي العذراء
من أجلك
بل من أجل عينيك تعاطيت التعب..
لؤلؤ يزكو أريج الفرحة البيضاء
يمضي زورق اللهفة
إبحارا على نهر ذهب...
و ثراك البض يا فاتنتي
يكتنز السمرة
كالقهوة وجدا و لهب...
في احتضان الغيم
تبكي الشمس كالأطفال
تشتق من الحمرة و الآصال مليار سبب...
إيه يا مكحولة العينين
في بؤبؤك الموسوم
بالحيرة
و السخرة
و الزيف الهلامي
و فورات الغضب...
أنت في بوتقة الثورة
و الإجهاض
و الخنق و في شرنقة الأحداث
و المذهب و التجنيس و الفوضى
هدير و صخب...
و جبين العزة المصبوغ كالأيام
باليأس وبالذل
و بالصمت على القهر حقب..
يحكم الملح الأجاجي
و أمن الدولة الموبوء
و المغموس في الأضلاع
كالخنجر سهما و شعب..
بلدي
يا بلد القرآن و الخط الولائي
و رمز الفن و الشعر و مكنون الأدب ..
يا ملاذ الفكر
يا مهد الحضارات
و يا درة فخر
ومضها لا زال معقودا
على جيد العرب ..